مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الديمقراطية التشاركية واشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل بناء الأنموذج الوطني

Participatory democracy and the problem of achieving sustainable development under the construction of the national model

محمد الكر [1]*،

[1] جامعة الجلفة (الجزائر) Profelker@yahoo.fr

تاريخ ارسال المقال: 2021/04/30	تاريخ القبول: 2021/05/17	تاريخ النشر: 2021/06/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

ان الدارس والمتمعن في قضايا الديمقراطية والتنمية يدرك يقينا حجم التطور الذي عرفته في مفاهيمها البنيوية واختلاف المناهج المفسرة لطبيعة العلاقة الجدلية بينهما في ظل خصوصيات مكانية وزمانية اسهمت الى حد كبير في بناء الأنموذج المعرفي والباراديغم المفسر لها

ان أغلب الدراسات اهتمت بدرجة كبيرة بطبيعة المآلات والنتائج المرجوة من عملية طرح الرؤى الديمقراطية في العالم بالوصول الى الرفاه الاجتماعي لأفراده وتحقيق التنمية والتي عرفت بدورها تطورات عززتها قوى الوعي المجتمعي لمتطلباته وحاجاته المختلفة ولعل آخرها مفاهيم ارتبطت بأبعادها المستدامة، متجاوزة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية الى أبعاد بيئية تراعي حقوق الأجيال القادمة في عملية التنمية

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، التنمية المستدامة، الأنموذج الديمقراطي، المناهج والبنى التفسيرية للديمقراطية

Abstract:

The student of democracy and development issues is fully aware of the extent of development in their structural concepts and the different approaches that explain the nature of the dialectical relationship between them in light of spatial and temporal peculiarities that have contributed greatly to building the cognitive model and paradigm that explains it.

Most of the studies paid great attention to the nature of the outcomes and desired results from the process of presenting democratic visions in the world to reach the social welfare of its members and achieve development, which in turn knew developments that were strengthened by the forces of community awareness of its various needs, perhaps the last of which were concepts that were linked to their sustainable dimensions, bypassing their economic and social dimensions to environmental dimensions that take into account the rights. Future generations in the development process.

Key words: Participatory democracy, sustainable development, the democratic model, curricula and explanatory structures of democracy

مقدمة:

إن الحديث عن الاستدامة في علاقتها بالتنمية يدفعنا إلى طرح مستويين أساسيين لها، يتعلق أحدهما بالجوانب المالية والتنظيمية أي القدرة على ضمان استمرار المشاريع التنموية في أداء الوظائف وتحقيق الأهداف المرسومة لها دون التعرض لأسباب تتعلق بالتمويل وغيره، أما المستوى الثاني للاستدامة فيتعلق بضمان حقوق الأجيال المقبلة في الوصول إلى الموارد والاستفادة منها، ومما لاشك فيه أن هذا يشكل أهم الغايات للديمقراطية التشاركية إذ تشكل بذلك نمطا وآلية من آليات التعاون المجتمعي بين أفراده من جهة والنظام الحاكم من جهة أخرى.

إن المقارنة عبر السياقات البنيوية والمنهجية ولعل من أبرزها (البنائية الوظيفية، العملية الاجتماعية، التاريخ المقارن) أثمرت بشكل أو أخر في دراسة مسارات الديمقراطية ونظرياتها وعلاقتها الجدلية بالتنمية

إن عملية بناء النموذج الوطني في مشروع السياق الديمقراطي على اختلافه يؤكد على المقاربة التشاركية بين أبناء المجتمع الوطني أو المحلي في مضامين الديمقراطية وبنيتها حيث تشكل فيما بعد أداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن تبقى إشكالية تحديد الأولويات وفهم حاجات المجتمع من خلال بلورة مشاريع يكون للساكنة الدور في تحديد معناها وفحواها وأهدافها من خلال تطوير البنى الأداتية والوسائل الحديثة المواكبة لتطور الحياة المدنية والمعيشية ومتطلباتها.

إن نجاح الأنموذج الديمقراطي التشاركي وأهدافه يتوقف على الخروج من النمطية التقليدية في فرض النماذج الغربية ونقلها في تبني المشاريع الديمقراطية وتناسي الأبعاد والأطر التاريخية والحضارية المشكلة للوعي المجتمعي والثقافة الوطنية التي يجب أن تكون أداة محركة لعملية التنمية

إشكالية الدراسة:

وفي هذا الإطار وبناء على ما سبق من جملة المفاهيم والأطروحات **تطرح جملة التساؤلات التالية:**

- ما طبيعة المقاربة التشاركية في بناء الأنموذج الوطني الديمقراطي وما علاقة ذلك بتحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي أهم النماذج البنيوية والمنهجية في فهم العملية الديمقراطية؟
- ماهي هاته الآليات والمقاربات الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية؟

منهجية الدراسة:

وقصد الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة سنتبع المنهجية التالية:

سأعتمد في دارستي على مجموعة من المناهج لاكتشاف حقيقة موضوع البحث، ونظرا لتداخل وتعدد الأبعاد والزوايا التي يتسم بها موضوع البحث فإن ذلك يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد في الدراسة حيث تم الاستعانة بمنهج مركب:

المنهج الوصفي: الذي يعرف بأنه (يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا)

كما ستتم الاستعانة أيضا **بالمنهج التاريخي** من أجل فهم وتفسير سيرورة المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية التشاركية واشكالية تحقيق التنمية المستدامة بين فهم الأولويات وتطوير البنى الأداتية

أما منهج **تحليل المضمون** فسأستعين به من أجل تحليل الواقع المتعلق بالديمقراطية التشاركية بالاضافة الى أليات فهم الحاجات والأولويات.

أما **المنهج المقارن** فسيتم توظيفه وذلك من خلال المقارنة بين بعض النماذج البنيوية والمنهجية في فهم العملية الديمقراطية

كما سأستعين بمجموعة من المداخل والاقترابات أهمها:

الاقتراب النظمي: وهذا من خلال نموذج دافيد إيستون الذي يعتبر من أكثر المداخل النظرية شيوعا في مجال العلوم الاجتماعية، وينطلق أصحاب هذا الاقتراب من كون النظام السياسي يشكل نظاما مفتوحا يتفاعل مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية على حد سواء، وهذا الاقتراب يوضح ان التنظيم نظام مفتوح يتأثر بالتغيرات البيئية المحيطة به وبالتالي لا توجد طريقة واحدة لإدارة التنظيم أو التحكم في سلوكه ويمكن استخدام هذا الاقتراب في تحديد مؤشرات وبنى الديمقراطية التشاركية وتفاعلاتها

كما يرى **مورتن كابلان Morton A .Kaplan** في إطار التحليل النظمي أن الظواهر تعالج من نظم الحركة ، فنظام الحركة عنده هو مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها ، و تتميز عن بيئاتها ، ويمكن تحديد مظاهر التماثل و التناسق السلوكي الذي يعد طابعا مميزا للعلاقات الداخلية للمتغيرات كل منها للأخر ، و العلاقات الخارجية لمجموعة من المتغيرات [1] و في هذا الإطار سنحاول فهم عمليات النظام السياسي في بناء المفاهيم ذات الصلة

الاقتراب المؤسساتي، مدخل اقتراب الصفوة أو النخبة وغيرها من المداخل التي نراها مناسبة في تحليل الظاهرة

الأفكار الرئيسية للدراسة:

المحور الأول: المقاربة التشاركية في بناء الأنموذج الوطني الديمقراطي وعلاقة ذلك بتحقيق التنمية المستدامة

المحور الثاني: النماذج البنيوية والمنهجية في فهم العملية الديمقراطية

أولا: المقاربة التشاركية في بناء الأنموذج الوطني الديمقراطي وعلاقة ذلك بتحقيق التنمية المستدامة

كثر النقاش في الآونة الأخيرة الحديث عن عن الديمقراطية و التنمية المستدامة ،حيث يرى البعض منهم الى الحديث عن مقايضة (trade –off) بين الديمقراطية السياسية و التنمية المستدامة ، في حين يرى العديد من الباحثين تباينا بين الديمقراطية و النمو الاقتصادي و ذلك لأسباب اقتصادية و سياسية ، و الحجة هنا هي أن النظام الديمقراطي لن يكون قادرا على اتباع سياسات كبح الاستهلاك (المحافظة على الأجور الحقيقية) لأن المستهلكين ناخبون أيضا ، و سوف يعاقبون االسياسيين من خلال صندوق الاقتراع في أول فرصة تلوح لهم ، لذلك ، على القادة السياسين في النظام الديمقراطي أن يلبوا مطالب السكان قصيرة المدى ، وعلى حد قول عالم

اقتصادي هندي "في ظل نظام يسعى فيه المشرعون ...على الحصول على موافقة االناخبين ، فإنه ليس بمستطاع رجل السياسية أن .....يتبع أي سياسات لن تجلب فوائد ملموسة للناخبين مع حلول الانتخابات القادمة "

أما من لديه تحفظات سياسية على الديمقراطية ، فينطلق من حقيقة مفادها أن التنمية الاقتصادية تعزز على أكمل وجه ، عندما تتوافر درجة عالية من الاستقرار السياسي و النظام ، و الديمقراطية غير مفيدة في هذا الصدد ، لأنها تعرض مؤسسات البلدان النامية الضعيفة أصلا للضغط الذي تمارسه جماعات مختلفة في المجتمع ، و تكون النتيجة الفوضى وعدم الاستقرار ، لا سيما في البلدان التي تنطوي الأوضاع فيها على احتمالات كبيرة للصراع الناجم عن العديد من الانقسامات الدينية و العرقية و الاقليمية و الطبقية ، ولا يمكن أن تنهض بأعباء سياسات التغيير التي تدعم التنمية الوطنية طويلة المدى الا حكومات محصنة من تقاطعات الضغوط السياسية في نظام الحكم الديمقراطي و بهذا المعنى ، فإن التسلطية هي الأكثر ملاءمة لتعزيز التغيير [2]

ففي منتصف التسعينيات من القرن الماضي ، ذهب **بول هيرست** و هو أحد كبار المساهمين في التنظير للديمقراطية، الى أن الدولة في مجتمعات الغرب الليبرالي قد أظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين ملمحين متناقضين يتصارعان في إطارها

أما **الملمح الأول** فهو استمرار الدولة في مطالبة مواطنيها بتاييد سياساتها الرامية الى مزيد من التركيز لسلطاتها وقوتها الجبرية ، و ذلك بهدف حمايتهم من أخطار خارجية غير ذات وطأة كبيرة خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي

وأما **الملمح الثاني** فيتمثل في أن الدولة أصبحت تواجه مشاعر استياء و لامبالاة من هؤلاء المواطنين بسبب عجزها المتزايد عن توفير شروط الخضوع إذا جاز التعبير [3]

فالدولة الديمقراطية صارت مثلا متخاذلة أمام الاحتكارات الاقتصادية الخاصة في الداخل ، و اصبحت الحكومات المحلية تقوم عنها من الناحية الواقعية بكثير من مهام الحكم و الادارة ، و مع ذلك فإن الدولة لا تنسى تؤكد أحقيتها في سلطاتها و تسرف في مطالبة مواطنيها بالاذعان لها

و في ظل هذه العلاقة المتوترة بين الدولة و المواطنين ،كان لا بد **لأزمة الديمقراطية التمثيلية** أن تطفو مرة أخرى على سطح الحياة في المجتمعات الغربية ، كما كان لا بد أن يعود السؤال القديم ليطرح نفسه من جديد ، أما هذا السؤال فهو : هل يكفي أن تصف الدولة الديمقراطية نفسها بهذه الصفة لمجرد أنها تسمح لمواطنيها بانتخاب ممثلين لا يلبثون أن ينفصلوا فعليا عن ناخبيهم ، و لا يلبثوا أيضا أن يتبنوا سياسات الدولة حتى لو أثبتت هذه السياسات قصورا في التعبير عن حقائق الأوضاع في مجتمعاتها ؟ إن سؤالا كهذا و الحديث –**لبول هيرست – يعكس أزمة الثقة** التي أصبحت تميز العلاقة بين الدولة و مواطنيها في مجتمعات الديمقراطية الليبرالية ،وهي أزمة ناجمة في المقام الأول عن عدم القدرة على التوفيق بين أهداف الجانبين و طموحاتهما المتعارضة

و قد بذل المنظرون السياسيون في العقد الأخير من القرن العشرين وحتى اليوم جهودا هامة ترمي الى اعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المجالين العام و الخاص ، أي بين الدولة من ناحية و المواطنين في اطار المجتمع المدني من

ناحية أخرى ، وقد أكدوا أنه حتى تصبح الدولة الديمقراطية جديرة بصفتها تلك ، لا بد أن تمارس فيها الديمقراطية لا في أيام الانتخابات فحسب، ولكن في كل منحى من مناحي حياة المواطنين، و لا بد أن تتفاعل الدولة بشكل بناء مع هذه الممارسات حتى يمكن للنظام الديمقراطي أن يعبر فعلا عن طموحات المواطنين النشطين في مجتمعهم المدني ، و في هذا الاطار بدأ حديث المنظرين السياسيين عما عرف في عقد التسعينيات بالديمقراطية الراديكالية ، وهي تعميق لمفهوم ديمقراطية المشاركة **Participatory Democracy** الذي ظهر في السبعينيات على يد الحركات الاجتماعية ،ويشتمل مفهوم **الديمقراطية التشاركية** على بعدين أساسين :

- **أما الأول** فهو ضرورة أن تمارس الديمقراطية في "الجذور" أو القواعد " مما يؤدي الى حفز و تشجيع ديمقراطية اتخاذ القرار على مستوى المجتمع المدني ،
- **و أما البعد الثاني** فهو أن يعاد توزيع وظائف الدولة أو اختصاصاتها لصالح تنظيمات المواطنين الطوعية المتمتعة بالحكم الذاتي ،و بحيث يحدث نوع من اللامركزية و التعددية في هيكل الحكم عموما [4] و عليه و مما سبق تظهر لنا تجليات مفاهيم المقاربة التشاركية و التي تعبر عن سيرورة اجتماعية تواصلية تقوم على تمكين السكان من سلطة المبادرة و اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد و تنفيذ الانشطة و البرامج التنموية التي تهم مصيرهم فالمشاركة الشعبية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التطوعية التي يقوم بها المواطنون ، إما بصفة منفردة أو بصفة مشتركة مع الأجهزة الحكومية ، لتحسين أحوالهم و تحقيق مصالحهم بصفة عامة و شاملة ، و ذلك إما بدافع ذاتي أو استجابة لمقترحات تأتي من خارج المجتمع المحلي

فالمقاربة التشاركية حجر الزاوية في التنمية المستدامة ، وقد أدركت الدول النامية أهمية المشاركة ، نتيجة للآثار السلبية التي ترتبت على مركزية عملية التنمية ، ونظرا لهذه الأهمية المتعاظمة للمشاركة الشعبية في التنمية فقد شرعت الحكومات و المسؤولين في معظم الدول النامية في سن القوانين و عقد الندوات الهادفة الى جعل المشاركة محورا أساسيا في عملية التنمية[5]

ان التنمية الانسانية المستدامة مركب من القدرات الانسانية و الفرص الممكنة لاعمال هذه القدرات ،و لعل من أبرزها ،الحريات السياسية و على راسها قدرة الناس على المشاركة الفعالة و النشطة في النظام الاجتماعي و ذلك باعتبارها أداة و غاية للتنمية الانسانية في الآن ذاته

إن من شأن توضيح هذه الطبيعة الأداتية و الغائية للمشاركة أن يحقق فائدتين عظيمتين :

1- أن يرسخ الايمان بأهمية المقاربة التشاركية في التنمية كغاية و كأداة في الوقت ذاته ، خاصة في تعظيم مشاركة الساكنة في تحديد و تنفيذ المبادرات التنموية

2- تقديم إجابة شافية عن ذلك السؤال الذي غالبا ما يلقي به الكثير من السياسيين في وجه المدافعين عن النهج الانساني في التنمية حيث يقولون : أيهما أولا : القضاء على الفقر و البؤس ،أم توسيع مجال التمتع بالحرية السياسية و الحقوق المدنية التي لا يفيد بهما الناس كثيرا باي حال من الأحوال

ان الدفع الأمثل عن الزعم الذي يطرحه هذا السؤال هو ذلك الذي **قدمه أمارتيا صن** ، فهو يؤكد أن هذا النهج الذي يفصل بين الأمرين (أي بين القضاء على الفقر و توسيع نطاق التمتع بالحريات السياسية) نهج خاطئ تماما و أن النهج الصحيح يكون بادراك الترابطات المتبادلة و المتداخلة بين الحريات السياسية وفهم و الايفاء بالاحتياجات الاقتصادية ،وهذه الترابطات ليست أداتية فقط بل و بنيوية أيضا ، فالجزء الأهم من معادلة التنمية الانسانية هو احساس الناس بالذات و بأنهم مندمجون في النظام الاجتماعي بينما نقص المشاركة في أي بعد من الأبعاد التي تشكل الأنشطة الرئيسية للمجتمع يمثل إشكالية و من شأنه أن يقوض التضامن الاجتماعي [6]

ان **البحث عن بناء نموذج وطني** ينطلق من مفاهيم حضارية و ثقافية تستجيب للحاجات الوطنية يسترعي الانتباه في الاجابة عن طبيعة العلاقة بين الديمقراطية و التنمية المستدامة في ظل النماذج الوطنية دونما الأخذ بالاطروحات الغربية على ما تحمله من تناقضات مع مستويات الادراك و الوعي الوطني

لقد أجريت تحليلات عدة في محـــاولة للاجابة عن العلاقة بين الديمقراطية و التنمية فقد اجرى **فروبرت مارش Robert Marsh** مسحا لأداء ثمانية و تسعين بلدا بين عامي 1955-1970 و استنتج أن التنافس السياسي / الديمقراطية له تأثير كبير على المعدلات اللاحقة للتنمية الاقتصادية ، و يتمثل تأثيره في كبح معدل التنمية ، بدلا من تسهيله ، و باختصار ، يزيد النظام التسلطي في الأمم الفقيرة معدل التنمية الاقتصادية ، في حين يبدو النظام السياسي التسلطي في الأمم الفقيرة معدل التنمية الاقتصادية ، في حين يبدو النظام السياسي الديمقراطي بالنسبة اليها ترفا يعوق التنمية ، و قد توصل **يوسيف كوهين** الى استنتاج مماثل إثر دراسته للنمو الاقتصادي في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية

وصرح **ديرك بيرغ شلوسر** في تحليله للأنظمة الافريقية ، أن للانظمة التسلطية " تأثيرا ايجابيا قويا على المعدل العام لنمو الناتج القومي الاجمالي " لكنه شدد على أن أنظمة حكم التعددية الديمقراطية قدمت أداء أفضل مما ينبغي توقعه : و بالتالي فإن أنظمة حكم التعددية تبلي بلاء حسنا في ما يتعلق بنمو الناتج القومي الاجمالي [7]

و تحسين النوعية الأساسية للحياة ، كما أن لهذه الأنظمة أفضل السجلات فيما يخص المعايير القياسية (حماية الحريات المدنية و الحرية من القمع السياسي) و قد توصل **دوايت كنغ** الى استنتاج مماثل في دراسته لستة بلدان آسيوية : إن قيم الأداء على أساس المساواة المادية و الرفاه عوضا عن النمو، و إن درس كظاهرة تاريخية على مدى العقد الماضي و ضمن إطار الجماعات السكانية المتباينة يكون أداء الأنظمة التي تعتمد النمط الديمقراطي أفضل من أداء الأنظمة البيروقراطية التسلطية

و تعاني الاسهامات التحليلية الأخرى من مشكلات مماثلة ، و ما نخلص إليه من هذه التحليلات هو أن عددا كبيرا من البلدان لا يمكن تعيينها بوضوح كبلدان ديمقراطية أو تسلطية ، وأن البلدان تتأرجح بين التصنيفات ، إذ تكون شبه ديمقراطية في الأمس ، وتسلطية اليوم ، و شبه ديمقراطية غدا ، و في كل مرة تمر فيها هذه البلدان على أحد التصنيفات ،تصب بيانات أدائها الاقتصادي التي تغطي على الأغلب بضع سنوات فحسب في سياق حجة مختلفة في هذه التقصيات [8]

و تجاه التضخم في طرق قياس الديمقراطية يمكن التوجه حديثا في البحث عن نوعية المسار الديمقراطي بالذات من خلال مؤشرات تم تطبيقها في أكثر من عشرين دولة بالتعاون مع مركز حقوق الانسان في جامعة اسيكس ، المملكة المتحدة ، و لقد جاء في التقرير :" **الديمقراطية لا تكتمل من خلال الانتخابات فقط ، و الممارسات الديمقراطية يمكن أن تكون مجال مقارنة، ولكن دون اقتباس و تبنى الديمقراطية في و من خلال المجتمع، و الديمقراطية لا تستورد و لا تصدر ولكن تدعم مع التركيز على الخبرات المميزة** [9] ،هذا و إن دل انما يدل على ضرورة الأخذ بالانموذج الوطني الذي تتناسب معطياته مع مؤشرات الديمقراطية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية التراث ، الزمان و المكان الذي تنتمي اليه هذه المنطقة في عاداتها و تقاليدها و دينها الذي تنتمي اليه فما يتقرر بالغرب من نمطية ليس بالضرورة أن تؤخذ بحذافيرها في تطبيقاتها ، وهنا لا بد من ضرورة الاجماع و الأخذ بالمقاربة التشاركية في بناء الانموذج الذي يحقق المساواة و العدالة و الرفاه الاجتماعي في ظل تنمية مستدامة

وفي هذا يؤكد سمير امين على ضرورة تحليل مفهوم الديمقراطية من إطاره الرأسمالي **من خلال إعطاء عملية التحول الديمقراطي في افريقيا توجها وطنيا** و مضمونا اجتماعيا ، وقد اكد على المعنى السابق **جون رافنهل . John Revenhill** **[10] بقوله " إن تبني الرأسمالية كحل لمشكلات افريقيا يعني تراجع النقاش خطوة للوراء فيما يتعلق بالتساؤل عن كيفية اقامة تحالفات سياسية تكون على استعداد لإعطاء دور أكبر لقوى السوق .... فثمة امكانية لاستخدام سلطة الدولة ليس من أجل تدعيم كفاءة السوق ولكن لتدعيم مزايا النخبة الاحتكارية و لتوليد الأرباح الاقتصادية فالايمان بأن الحل يكمن في تحرير قوى السوق يجعلنا أمام افتراضي رئيسي محل تساؤل مفاده أن نخبة رجال الأعمال في افريقيا لن تختار الطريق السهل و تصبح رأسمالية

ويؤكد الجدل السابق على أن الديمقراطية تمثل مطلبا شعبيا لا يمكن انكاره في الواقع الافريقي و دول العالم الثالث وقد اكد في هذا السياق القاضي "**فليكس فرانكفورت** " الرئيس السابق للمحكمة العليا الأمريكية بقوله ":

" لقد بنيت هذه الدولة "أمريكا" على اساس التجربة و الخطأ و عد الاعتقاد في الأمور المطلقة " و واقع الأمر أنه لا يوجد ما يمنع من تطبيق الرؤية على الواقع الافريقي و دول العالم الثالث فالديمقراطية ليست حكرا على المجتمعات الغربية المتقدمة ، فهي تنطوي على مجموعة من القيم و المبادئ العامة ذات الطابع العالمي ، كما أنها في أشكالها و تطبيقاتها المؤسسية تتميز بالمرونة بما يوافق ظروف المكان و الزمان أما القول بأن تكاليف الأخذ بالديمقراطية فوق طاقة الدول النامية فهو يفتقد للمصداقية بحيث أن المشاركة الشعبية في جهود التنمية و عملية صنع القرار أمر في غاية الأهمية [11]

ثانيا : النماذج البنيوية و المنهجية في فهم العملية الديمقراطية

ان فهم العملية الديمقراطية في بناءاتها و نماذجها المختلفة ليس بالأمر اليسير في ظل الربط بين التنمية و الديمقراطية تحت مسمى السياسة و ما تحتويه ، فالسياسة هي التغير ،لكن السياسة أيضا استقرار و استمرارية ،

و هي أفكار و مثل وقيم و مؤسسات و جماعات و سلطة و أبنية و صراع و اتصال و قوة و تأثير و تفاعل وقانون و تنظيم

فالسياسة يمكن أن تدرس من خلال كل هذه المفردات و المصطلحات ،وجرت بالفعل دراستها ، وكل منها يلقى بأضواء مختلفة على الموضوع ،ويوضح مجالات مختلفة ، و يفترض علاقات و تعميمات مختلفة ،و قد جرت دراسات متنوعة في الواقع لتحاول ذلك ، منذ الخمسينيات في القرن العشرين ، من خلال مناهج و اقترابات مختلفة [12]، وذلك على الرغم من تكامل أهداف التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية فان دراسات التنمية في علم الاقتصاد و علم السياسة قد عكست اتجاهين متضادين ففي علم الاقتصاد حدث التحول من التجميع (أي خلق الثروة) الى التوزيع ، أما في علم السياسة فلقد كان التحول عكسيا، من مشكلة توزيع القوة من أجل تحقيق الديمقراطية الى مشكلة تجميع القوة من أجل تحقيق النظام و الاستقرار السياسي سواء كان ديمقراطيا أم غير ذلك ، ثم أن العودة الى التركيز على الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين قد تزامنت مع تغير تركيز علم اقتصاد التنمية من التخطيط الى اقتصاد السوق، مع ما يعنيه ذلك ضمنيا من قبول للتوزيع غير العادل للدخل الذي ينتج عن عمليات قوى السوق [13]. و لعل من بين أهم هذه المناهج و الاقترابات التي تدرس العلاقة بين التنمية و الديقراطية ،دون أي ادعاء بالشمول أو الدقة النظامية مايلي :

- منهج البنائية الوظيفية
- منهج العملية الاجتماعية
- منهج التاريخ المقارن
- منهج تغير المكونات

1-مدخل البنائية الوظيفية:

في دراسة الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية توجد علاقة وثيقة بين نظرية النظم في معناها المحدد الضيق والنظرية البنائية الوظيفية، حيث من غير الممكن في الواقع تطبيق المقترب الوظيفي دون استخدام مفهوم النظام السياسي وتشير أسماء أصحاب التحليلات التي استخدمت هذا المنهج الى تلكوت برسونز، ديفيد ايستون، ديفيد ابتر، ماريون ليفي، ليونارد بايندر، جبريل الموند، فريد رجز

و المزايا الواضحة في استخدام المنهج البنائي الوظيفي ترجع الى عمومية المفاهيم التي تستخدمها تحليلات هؤلاء الكتاب ، ذلك أن الاسهام الرئيسي لهؤلاء كان تطوير مجموعة من مفاهيم و فئات عامة من أهمها : النظام و الوظيفة في تحليل و مقارنة النظم السياسية ، و من بين المفاهيم الأساسية ،كذلك : المدخلات و المخرجات ، البنية ،التغذية الراجعة ، البيئة ، التوازن ، الشرعية ،وهذه المفاهيم ،و النظريات المرتبطة بها توفر نموذجا عاما للنظام السياسي ، و أساسا لتمييز أنماط النظم السياسية وفق الأبنية التي تقوم انجاز تلك الوظائف التي يلزم انجازها في كل النظم وعلى الرغم من ذلك فانها تواجه الكثير من الانتقادات [14]

2–مدخل العملية الاجتماعية:

هذا المدخل لا ينطلق في دراسته للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي ، و انما يركز على بعض العمليات الاجتماعية ،و يركز على العملية و ليس على النظام ، و توجهاته سلوكية و امبريقية بصورة أكثر من المدخل النظامي –الوظيفي، وعادة ما يؤدي الى تراكم و تجميع عدد كبير من البيانات الكمية حول هذه العمليات الاجتماعية ، و تتم بعد ذلك محاولة ربطها بالتغيير السياسي، ففي الوقت الذي يحاول فيه المدخل النظامي –الوظيفي تحديد وظائف النظام السياسي ، فإن مدخل العملية الاجتماعية يحاول الربط بين العمليات ،وقد يحاول الانتقال من الربط الى السببية من خلال استعمال أدوات التحليل الاحصائي المختلفة في هذا المجال ، و من أبرز رواد هذا المدخل "ليرنر ، دويتش هدسون " و بينما ينطلق رواد و باحثوا المدخل النظامي–الوظيفي من مفهوم النظام السياسي ، ثم يميزون بين النماذج المختلفة للنظم السياسية في محاولة لتبين نتائج و مضامين هذه الاختلافات أي الاهتمام أساسا بربط نمط معين من الفعل بالنظام ككل من أجل ايضاح وظيفة هذا الفعل في النظام ، أما مدخل العملية الاجتماعية فيحاول ربط نمط و فعل عملية أخرى

ويواجه هذا المدخل في تعامله مع ظاهرة التغير بعض القيود و يتركز جوهرها في أن المتغيرات المستقلة في إطار هذا المدخل تتعلق أحيانا بمستويات التنمية و ليس بمعدلات التنمية ، ونظرا لأن المدخل الامبريقي فان استعمال المتغيرات يتحدد بمدى توافر البيانات ن أما الاشكالية الثانية فتتعلق بعملية الربط بين المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الديمقراطية المستقلة و بين المتغيرات السياسية التابعة و تتمحور المشكلة حول الناحية المنهاجية و المرتبطة بالعلاقات السببية بين التغير الاجتماعي أو الاقتصادي و بين التغيرات السياسية و التي هي عادة نتاج لفعل واردة الانسان[15]

3–مدخل التاريخ المقارن:

يبدأ هؤلاء بمقارنة التطور في مجتمعين أو أكثر ، و أصحاب هذا المقترب بشكل عام أكثر انتقائية في دراسة التنمية السياسية ، و من أهم العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بالتنمية و الديمقراطية و يندرجون مبدئيا في هذه المدرسة :سيرل بلاك ، ايزنشتادت ، دنكورت روستو،لبست ..و دراسات هؤلاء المفكرين تميل لأن تكون على درجة عالية من الطابع الامبريقي لكنها ليست على نفس الدرجة من الطابع الكمي ، وقد اهتموا بالتحديد بالعوامل التي ارتبطت بصعوبات عند محللي العملية الاجتماعية و هي المؤسسات و الثقافة و القيادة وقد تضمن منهج التاريخ المقارن أنماط عديدة لعل أهمها رستو و الاذي أقر بوجود ثلاث متطلبات أساسية للتحديث السياسي :

أ–الهوية: وهي ضرورية للأمة

ب–السلطة: وهي ضرورة للدولة

ج–المساواة: هي أساسية للحداثة وتشكل هذه الثلاث معا الأساس السياسي للدولة القومية الحديثة

و في هذا المنهج نلاحظ أنه يحشد فعليا الوقائع التاريخية ،فيعالج مراحل معينة في تطور مجتمعات معينة ،و شأنه شأن أغلب التحليلات التنموية ، فإن مفاهيمه أقل عمومية بعد عزلها و افتراض استقلاليتها عن سياقها[16]

4-مدخل تغير المكونات:

ينطلق هذا المدخل من فرضية أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المكونات المتغيرة، بعضها يتغير بمعدل سريع، بينما يتغير البعض الاخر بمعدلات بطيئة، ويتساءل حول أنواع التغير في أحد المكونات التي تميل الى الارتباط بتغييرات مشابهة أو بغياب التغيير في المكونات الأخرى؟ والنتائج والعواقب المترتبة على تركيبات مختلفة من تغير المكونات على النظام ككل؟ لذا فإن تحليل التغير السياسي أو التنمية السياسية انطلاقا من هذا المدخل تتضمن:

أ-التركيز على المكونات الأساسية للنظام السياسي

ب-تحليل معدل ونطاق واتجاه التغير في هذه المكونات

ج-تحليل العلاقات بين التغيير في أحد المكونات والتغيير في المكونات الأخرى.

حيث يمكن افتراض احتواءالنظام السياسي على عدة مكونات منها على سبيل المثال المكونات الخمسة التالية:

(الثقافة، البنية ، المجتمع المدني ، القيادة ، السياسات العامة)[17]

وعموما فلقد أسهم كل منهج من هذه المناهج والمداخل بشكل واضح في دراسة التطور والتنمية وعلاقتها بالديمقراطية، بالاضافة الى العديد من المداخل كاقتراب التبعية، اقتراب الاتصال، اقتراب القيادة السياسية، اقتراب صناعة القرار، اقتراب الثقافة السياسية، اقتراب النخبة، اقتراب الجماعة

خاتمــة:

وفي الأخير يمكن القول إن الديمقراطية التشاركية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات على تنوع أشكالها ومذاهبها الأيديولوجية، وهذا على الرغم من الخلاف الدائر حول طبيعة النماذج التي يمكن تطبيقها ونجاحها لا سيما في دول العالم الثالث

وفي هذا السياق نادى الكثير بضرورة تبني نماذج وطنية تنطلق من قيم حضارية وثقافية وهذا بإعطاء عملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث توجها وطنيا ومضمونا اجتماعيا يسمح بمشاركة الجميع في بنائه ويكفل ظل ببناء أنموذج ديمقراطي وطني

ان فهم وتفسير طبيعة العلاقة بين الديمقراطية التشاركية وقضايا التنمية بينته العديد من المداخل التفسيرية والمنهجية وأظهرت الصلة بين ضرورة التشاركية للمجتمع وقضايا التنمية

قائمة المراجع:

أ-باللغة العربية:

- ابراهيم بايزو، **التنمية مشاركة – في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي**. المغرب: افريقيا الشرق، 2015

- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004

- حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الافريقية**. القاهرة: جامعة القاهرة، 2002

- عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**. الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010

- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطية – التنمية السياسية وبناء الأمة** -. القاهرة: جامعة القاهرة، 2006

- على الدين هلال وآخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**. جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001

- غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي –السيرورات والمأمول في عالم متغير** -، (ترجمة: عفاف البطاينة). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015

- مركز دراسات الوحدة العربية، **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية –ورشة عمل** -. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

- نادية مصطفى وآخرون، **علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية**. القاهرة: جامعة القاهرة ،2004

ب-باللغة الأجنبية:

-John Ravenhill is Director of the Balsillie School of International Affairs, and Professor of Political Science at the University Of Waterloo, Canada

الهوامش:

[1]- عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**. الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010، ص 187

[2]- غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي –السيرورات والمأمول في عالم متغير** -، (ترجمة: عفاف البطاينة). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص (150-151)

[3]- نادية مصطفى وآخرون، **علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية**. القاهرة: جامعة القاهرة ،2004، ص 72

[4]- **نفس المرجع الآنف الذكر**، ص ص (72-73)

[5]- على الدين هلال وآخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**. جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001، ص ص (268-269)

[6]- ابراهيم بايزو، **التنمية مشاركة – في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي**. المغرب: افريقيا الشرق ،2015، ص ص (63-65)

[7]- غيورغ سورنس، **مرجع سابق**، ص ص (155-156)

[8]- نفس المرجع الآنف الذكر، ص 157

[9]- مركز دراسات الوحدة العربية، **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية –ورشة عمل** -. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 106

[10]. -**John Ravenhill** is Director of the Balsillie School of International Affairs, and Professor of Political Science at the University of Waterloo, Canada

[11]- حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الافريقية**. القاهرة: جامعة القاهرة، 2002، ص ص (188،196)

[12]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطية – التنمية السياسية وبناء الأمة** -. القاهرة: جامعة القاهرة، 2006، ص 70

[13]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004، ص ص (141-142)

[14]- عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص ص (69-71)

[15]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص ص (143-144)

[16]- عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص ص (75-77)

[17]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص ص (144-146)